تونس في 13 ماي 2013

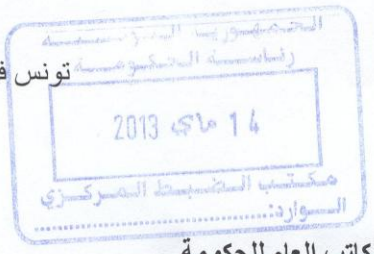

التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات
التنسيقية الوطنية للهياكل الشرعية

إلى السيد الكاتب العام للحكومة

الموضوع : لائحة سحب الثقة من الأمين العام والمكتب السياسي المنبثقة عن المجلس الوطني الإستثنائي المنعقد بتونس في 05 ماي 2013

نحن الهياكل الشرعية المنبثقة عن المؤتمر الاول لحزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات المنعقد في ماي 2009، أعضاء المجلس الوطني، وأعضاء المكتب الوطني للشباب، المؤسسون للتيار الاصلاحي داخل التكتل، وعملا بأحكام النظام الداخلي للحزب السائر المفعول، وإلتزاما بالفصل 26 في فقرته الرابعة، عقد المجلس الوطني للتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات، يومي 28 أفريل بالقيروان و 05 ماي 2013 بتونس، دورة إستثنائية برئاسة زكية الضيفاوي وبمعية المقررين حسين مال وبلال الفالحي، و ذلك للنظر في أسباب وتداعيات الأزمة العميقة التي يتخبط فيها الحزب وطرق ووسائل إنقاذه و تصحيح مساره.

و حيث أنّ:

* المجلس الوطني إعتبر كل قرارات ومواقف الأمين العام والقيادة الحالية قد خرقت و خالفت القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب، إذ أنّها انتهكت صراحة صلاحيات المؤتمر ومهام المجلس الوطني المنتخب في ماي 2009
* المجلس الوطني استنكر انحياز الأمين العام إلى مجموعة من الانتهازيين المستعينين "بالمال السياسي" في جهاز موازي للهياكل الشرعية، في تغييب تام لشباب الحزب ومناضليه وكفاء اته الوطنية من الهياكل واللجان المركزية القارّة، وذلك لفرض إملاء اتهم واحتكار القرار واستعمال الحزب كمطيّة لتحقيق مآرب شخصيّة ضيّقة. وهذا خرق واضح للفصول 3 و 5 و 6 من النظام الداخلي التي تنص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المناضلين والمناضلات.
* المجلس الوطني اعتبر أنّ كل القرارات الفوقية والأحادية للأمين العام ليست فقط مخالفة لقواعد الديمقراطية و للنظام الداخلي للحزب فحسب، بل أخلّت أيضا بأحكام المرسوم الرئاسي عدد 87 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، وخاصة منها أحكام الفصلين 3 و 8 من هذا المرسوم.
* المجلس الوطني أعرب عن أسفه من أنّ الأمين العام والقيادة الحالية لم تستجب لدعوات الهياكل الشرعية الملحّة للمصالحة بالتمسك بالنظام الداخلي للحزب وقيم الدمقراطية الاجتماعية، بل خيّرت القيادة الحالية سياسة الهروب إلى الأمام ولم تتراجع عن قراراتها الباطلة، ولم تلتزم بالشرعية في تسيير شؤون الحزب مخالفة لمضامين الفصل 30 في فقراته الأولى والثانية والثالثة، كما توقّف المجلس أمام مسؤولية الأمين العام الذي خرق الفصل 38 في فقرته الأولى للنظام الداخلي للحزب.

و بناء على كل هذه الخروقات السياسية والقانونية والأخلاقية الخطيرة والمتعدّدة والمتكرّرة، وبعد المداولات المستفيضة، صادق أعضاء المجلس الوطني المنتخب في مؤتمر التكتل الأول المنعقد بتونس في ماي 2009، بالإجماع على القرارات التالية :

1/ سحب الثقة من الأمين العام والمكتب السياسي معتبرا أن كل القرارات الصادرة عنهما غير قانونية و لا تلزم الحزب.

2/ توسيع التنسيقية الوطنية التي تكوّنت في اجتماع قفصة بتاريخ 9 مارس لتصبح تركيبتها كالتالي: الهادي المناعي (منسّق عام)، زكية الضيفاوي، حسين مال، عادل الذيب، أيمن ماشلّي، سيف الدين البناني، بلقاسم الغنجاتي، صلاح الدين بوعلي، بلال الفالحي (أعضاء).

3/ تكليف السيد عبد الباسط السماري بمهمة ناطق رسمي للحزب.

4/ تكليف اللجنة القانونية بمتابعة كل الإجراء ات القانونية والإدارية والمالية بما في ذلك مراسلة الكتابة العامة للحكومة.

5/ توجيه نداء إلى كل بنات وأبناء التكتل من أجل لمّ الشمل وإيقاف نزيف الإستقالات والإنسحابات من الحزب وإعادة الثقة في صفوفه على أسس الديمقراطية السليمة والاحتكام إلى النظام الداخلي.

6/ مواصلة الحوار والتعاون مع كل الحركات الديمقراطية وكافة مكونات المجتمع المدني بالتشبث بمبدأ الولاء للوطن و الوفاء للثورة.

عاشت تونس ـ عاشت الثورة ـ عاش شعبنا والمجد للشهداء.

عن المجلس الوطني

زكية ضيفاوي رئيسة المجلس

الهادي المناعي المنسق العام

14 ماي 2013

مكتب الضبط المركزي

الوارد:

- اصاحب النظام الداخلي